١٨٥ (د-١٦) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تُدين استمرار الممارسات الاسرائيلية التعسفية والقمعية ضد المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وبناءَ المستوطنات ومصادرةَ الأراضي، والاستيلاءَ على المياه، وتغييرَ المعالم الجغرافية والديمغرافية للجولان،

وإذ تشعر بقلق عميق تجاه انتهاك قوات الاحتلال الاسرائيلية حرمة المؤسسات التعليمية والثقافية واستبدال مناهج التعليم السورية بمناهج اسرائيلية وفرض قرارات تعليمية من شأنها محو الطابع الوطني ووضع عراقيل ضد المعلمين والطلبة في متابعة الدراسة،

وإذ تذكّر بالحصار الاقتصادي الذي تفرضه اسرائيل والعراقيل والقيود التي تضعها أمام تصدير المواطنين السوريين لمحاصيلهم الزراعية بغية إفقارهم وإجبارهم على النزوح وإفراغ الأرض من سكانها الأصليين،

وإذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٦، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن الآثار الاقتصادية السلبية للمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٥٧، المؤرخ في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٢، بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعلى المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

١- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة دراسة شاملة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، تتضمن استعراضاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية منذ الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧، وتحليلاً لآثار السياسات والممارسات الاسرائيلية التعسفية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والمعيشية.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢